الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/51/509
16 October 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
البند ٨٤ من جدول الأعمال

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

تقرير الفريق العامل المعني بتمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

المقرر: السيد سفين آس (النرويج)

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة	١ - ٨	٢
ألف - منشأ الفريق العامل ومعلومات أساسية عنه	١ - ٣	٢
باء - النظر في تقرير الفريق العامل في الدورة الخمسين للجمعية العامة	٤ - ٨	٢
ثانيا - أنشطة الفريق العامل خلال عام ١٩٩٦	٩ - ١٠	٣
ثالثا - الحالة المالية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى	١١ - ١٥	٣
رابعا - ملاحظات ختامية	١٦ - ١٨	٦

251096 241096 96-27874

أولا - مقدمة

ألف - منشأ الفريق العامل ومعلومات أساسية عنه

١ - أنشئ الفريق العامل المعني بتمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بموجب قرار الجمعية العامة ٢٦٥٦ (د-٢٥) المؤرخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠، لدراسة جميع جوانب تمويل الوكالة. وفي ذلك القرار، طلبت الجمعية العامة الى الفريق العامل أن يساعد الأمين العام والمفوض العام للأونروا في التوصل الى حلول للمشاكل الناشئة عن الأزمة المالية للوكالة.

٢ - ونظرت الجمعية العامة، في دورتها الخامسة والعشرين وجميع الدورات التي تلتها، في التقارير التي قدمها إليها الفريق العامل[١]، واتخذت قرارات أثنت فيها على جهود الفريق العامل وطلبت إليه أن يواصلها لسنة أخرى[٢].

٣ - ويتألف الفريق العامل من ممثلي تركيا، وترينيداد وتوباغو، وغانا، وفرنسا، ولبنان، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان. ورئيس الفريق هو السيد حسين سليم، من تركيا.

باء - النظر في تقرير الفريق العامل في الدورة الخمسين للجمعية العامة

٤ - نظرت الجمعية العامة في دورتها الخمسين في تقرير الفريق العامل عن أنشطته في عام ١٩٩٥ (A/50/491)، وذلك في إطار البند ٨٤ من جدول الأعمال المعنون "وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى". وقررت الجمعية العامة، في جلستها العامة ٣، المعقودة في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، إدراج هذا البند في جدول أعمالها وإحالته إلى لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، التي نظرت فيه في جلساتها ١٢ و ١٣ و ٢٥، المعقودة في ٣٠ و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.

٥ - وفي الجلسة ٢٥ للجنة، المعقودة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، عرض ممثل هولندا مشروع قرار بعنوان "الفريق العامل المعني بتمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى" (A/C.4/50/L.12)، شاركت في تقديمه اسبانيا، وألمانيا، وايرلندا، وايطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، والدانمرك، والسويد، وفرنسا، وفنلندا، ولكسمبرغ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليونان.

٦ - وبموجب أحكام مشروع القرار، فإن الجمعية العامة:

(أ) تثني على الفريق العامل لما يبذله من جهود للمساعدة في ضمان الأمن المالي للوكالة؛

(ب) تحيط علما مع الموافقة بتقرير الفريق العامل؛

(ج) تطلب الى الفريق العامل أن يواصل جهوده، بالتعاون مع الأمين العام والمفوض العام للوكالة، لتمويل الوكالة لفترة أخرى مدتها سنة واحدة؛

(د) تطلب الى الأمين العام أن يوفر للفريق العامل الخدمات والمساعدات اللازمة للاضطلاع بأعماله.

٧ - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع القرار بدون تصويت.

٨ - ونظرت الجمعية العامة، في جلستها العامة ٨٢، المعقودة في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، في مشروع القرار المتعلق بالفريق العامل، الذي أوصت به لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، مع مشاريع قرارات أخرى قدمت في إطار هذا البند. وفي الجلسة نفسها، اعتمدت الجمعية العامة مشروع القرار، بدون تصويت، بوصفه القرار ٢٨/٥٠ باء.

ثانيا - أنشطة الفريق العامل خلال عام ١٩٩٦

٩ - تابع أعضاء الفريق العامل بقلق طوال السنة الصعوبات التي عانت منها الوكالة، وبخاصة الحالة المالية الخطيرة التي ظلت تواجهها. وعقد الفريق العامل اجتماعين في ١٣ أيلول/سبتمبر و ١٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٦ للنظر في تطورات الحالة المالية للوكالة في الآونة الأخيرة وإعداد تقريره إلى الجمعية العامة. واعتمد الفريق العامل تقريره في جلسته المعقودة في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦.

١٠ - وفي الجلسة ١١٥، المعقودة في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، استمع الفريق العامل إلى ممثل الأونروا في نيويورك، الذي قدم تقريرا مستكملا عن الحالة المالية للوكالة. وفي ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، عقد الفريق العامل جلسة غير رسمية لمناقشة الأزمة المالية للوكالة. وأجرى الفريق العامل مزيدا من النظر في تقرير الممثل في جلسته ١١٦، المعقودة في ١٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٦ (انظر الفرع ثالثا أدناه).

ثالثا - الحالة المالية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

١١ - اختتمت الأونروا فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ بعجز معدل قدره ١٤,٤ مليون دولار في ميزانيتها العادية، نشأ عن انفاق قدره ٥٤٦,٦ مليون دولار مقابل ايرادات معدلة من التبرعات قدرها ٥٣٢,٢ مليون دولار. وقيد مبلغ ٦ ملايين دولار من هذا العجز على حساب سنة ١٩٩٤، و ٨,٤ مليون دولار على حساب ١٩٩٥. وقد خفض هذا النقص رأس المال المتداول للوكالة بأكثر من النصف، أي من ٢٢,٦ مليون دولار في بداية فترة السنتين إلى ٨,٢ مليون دولار في نهايتها. وإلى جانب الأنشطة الممولة من الميزانية العادية للأونروا، واصلت الوكالة في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ تشغيل صندوق للتدابير الاستثنائية في لبنان والأرض

المحتلة، الذي أنشئ في عام ١٩٩٠ لتقديم المساعدة الطارئة إلى اللاجئين الفلسطينيين في المناطق التي تواجه أزمات بوجه خاص. وبلغ إنفاق هذا الصندوق في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ ما مجموعه ٢٨,٤ مليون دولار مقابل إيرادات قدرها ٢٠,٨ مليون دولار، مما نشأ عنه عجز قدره ٧,٦ مليون دولار تعين تمويله من رأس المال المتداول. وقامت الوكالة أيضا بتشغيل عدد من الحسابات الخارجة عن الميزانية. ويهدف برنامج تنفيذ السلام، الذي بدأ العمل به في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ عقب توقيع إعلان المبادئ المتعلقة بترتيبات الحكم الذاتي المؤقتة بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة اسرائيل، إلى جعل نتائج عملية السلام ملموسة على المستوى المحلي عن طريق الاضطلاع ببرنامج استثماري واسع النطاق لتنمية الهياكل الأساسية، وتحسين الأوضاع المعيشية، وإيجاد فرص عمل بين أوساط اللاجئين في كل مجالات عمليات الأونروا. وفي حزيران/يونيه ١٩٩٦، كانت الوكالة قد تلقت ما مجموعه ١٩٢,٦ مليون دولار في شكل تبرعات معلنة ومساهمات في إطار برنامج تنفيذ السلام. وفي ظل إنشاء برنامج تنفيذ السلام لم تعد هناك حاجة إلى برنامج المساعدة الموسع، الذي أنشئ في عام ١٩٨٨ بغرض تحسين أوضاع المعيشة في مخيمات اللاجئين وتحسين مستوى الهياكل الأساسية للأونروا في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبعد ذلك في كامل منطقة العمليات. وسوف يتم إنهاء برنامج المساعدة الموسع، تدريجيا، لدى إتمام المشاريع التي جرى تمويلها في سنوات سابقة. وتوجد حسابات مشاريع خاصة بالنسبة لمشروع مستشفى غزة الأوروبي، الذي بدأ في عام ١٩٩٠، ولعملية نقل مقر الأونروا من فيينا إلى منطقة العمليات، وقد أنشئ هذا الحساب الأخير تلبية لرغبة الجهات المانحة للوكالة بألا يمول النقل من الميزانية العادية. وحتى حزيران/يونيه ١٩٩٦، حصلت الوكالة على تبرعات معلنة ومساهمات قدرها ٤١,٢ مليون دولار لمشروع المستشفى، و ٩,٦ مليون دولار لعملية نقل المقر.

١٢ - وعلى الرغم من الجهود الشاقة المبذولة من جانب الوكالة لتحقيق التوازن بين الايرادات والنفقات، حدث نقص في الميزانية العادية لعام ١٩٩٥، وهو العام الثالث على التوالي الذي تُظهر فيه ميزانية الأونروا عجزا. ولا تزال تدابير التقشف التي فرضت في عام ١٩٩٣ لتوفير ١٤,٢ مليون دولار معمولا بها في ميزانية فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ وجرت مواصلة العمل بها في عام ١٩٩٦. وفي حزيران/يونيه ١٩٩٥، قدرت الوكالة أنه سيكون هناك عجز في نهاية العام بمبلغ ١٦ مليون دولار، وهو عجز كان من شأنه أن يؤدي إلى نضوب رأس المال المتداول للوكالة كلية. وتجنبا لهذه النتيجة، أرجئت زيادة في المرتبات قدرها ١٢ مليون دولار من عام ١٩٩٥ إلى عام ١٩٩٦، مما أدى، نظريا وبصورة مؤقتة، إلى تخفيض العجز المقدر إلى ٤ ملايين دولار. بيد أن التأخر في تسديد بعض التبرعات المعلنة، والاحتياجات المطلوبة لتمويل بعض البنود غير الممولة من الميزانية العادية، لكنها بنود أساسية، من الصندوق العام في أواخر عام ١٩٩٥، أدى إلى زيادة العجز الفعلي لعام ١٩٩٥ إلى ٨,٤ مليون دولار. ولا يزال تقديم التبرعات من المانحين بعيدا عن مواكبة النمو في احتياجات التمويل الناشئة عن الزيادة في عدد المستفيدين من خدمات الأونروا، والزيادات في التكلفة التي لم يكن هناك مناص منها بسبب التضخم. وفي أيار/مايو ١٩٩٦، توقعت الوكالة أن يكون هناك عجز في الميزانية قدره ١٦ مليون دولار لهذا العام. وفي استجابة سريعة لذلك، وبغية احتواء النفقات قبل الارتباط بها، نفذت الوكالة، في حزيران/يونيه ١٩٩٦، تدابير أخرى للتقشف بلغت قيمتها ٩ ملايين دولار. بما في ذلك تجميد التعيين بالنسبة إلى بعض الوظائف أو الاستعانة بموظفين خارجيين بالنسبة إلى وظائف أخرى، وإجراء تخفيضات على مخصصات الميزانية في بنود مثل المستشفيات، والامدادات الطبية، والصيانة، والتشييد، والمركبات، والحواسيب، والمعدات واللوازم. وقد كان لهذه التدابير،

مقرونة بالتدابير التي اتخذت في عام ١٩٩٣ والتي لا تزال سارية، أثر ضار على نوعية الخدمات التي تقدمها الأونروا إلى اللاجئين الفلسطينيين، كما أنها تعرض للخطر قدرة الوكالة على مواصلة هذه الخدمات بالمستويات الحالية. وفي آب/أغسطس ١٩٩٦، واجهت الوكالة حالات عجز قدر مجموعها بمبلغ ٤٥,٢ مليون دولار، يمثل مبلغ ٩,٣ مليون دولار منه عجزا في الأموال الأساسية، و ٢٣,٢ مليون دولار تكلفة معالجة تدابير التقشف لعامي ١٩٩٣ و ١٩٩٦، و ١٢,٧ مليون دولار للاعتماد السنوي لتعويضات إنهاء الخدمة التي ستدفع للموظفين لدى تصفية الأونروا في نهاية المطاف، والمدرجة في الميزانية العادية بموافقة الجهات المانحة للوكالة. كما وجدت الوكالة نفسها في مركز نقدي مزعزع، حيث كانت المبالغ الاحتياطية المتاحة لا تكاد تكفي تلبية المدفوعات الروتينية، واحتمال أن تستنفد الوكالة جميع مواردها من النقد في الشهور المقبلة.

١٣ - وواصل المفوض العام للأونروا وموظفوه لفت الانتباه إلى الحالة المالية للوكالة والسعي إلى الحصول على تبرعات إضافية وإلى زيادة التبرعات لتمويل البرامج الجارية. وعُقد لهذه الغاية في عمان خلال عام ١٩٩٦ اجتماعان للمانحين الرئيسيين والحكومات المضيفة، أحدهما في ٨ و ٩ أيار/مايو والثاني في ٢٣ أيلول/سبتمبر. وكان الاجتماع الثاني اجتماعا استثنائيا عقده المفوض العام لتنبيه المجتمع الدولي إلى الوضع المالي الحرج للأونروا وآثاره على قدرة الوكالة على تنفيذ التزاماتها بمقتضى الولاية الدولية المسندة إليها. ومثل المندوبون الذين حضروا الاجتماع ٢٧ من المانحين الرئيسيين للوكالة والحكومات المضيفة بالإضافة إلى منظمة التحرير الفلسطينية. واستجابة إلى النداء الذي وجهه المفوض العام، أعلنت في هذا الاجتماع تبرعات لأعمال الوكالة في عام ١٩٩٦ بلغت قيمتها نحو ١٤ مليون دولار، منها ١١,٢٥ مليون دولار للصندوق العام في عام ١٩٩٦ والمبلغ الباقي لمستشفى غزة الأوروبي.

١٤ - ونظرا لخطورة الأزمة المالية التي تواجهها الوكالة اتفق الفريق العامل في مشاورات غير رسمية أجراها في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ على نص بيان أحاله رئيس الفريق إلى المفوض العام في الوقت المناسب إلى الاجتماع الاستثنائي. وأكد الفريق في هذا البيان ما يلي:

(أ) أصبح العجز المالي الذي تواجهه الوكالة في السنوات الأخيرة ذا طابع هيكلي لا مؤقت، ولا بد بالتالي من معالجته من حيث تأثيره على الخدمات المطلوب من الوكالة توفيرها؛

(ب) إن الوضع الذي تواجهه الأونروا في الربع الأخير من عام ١٩٩٦ هو وضع لا يحتمل، فقد نفدت احتياطياتها النقدية ولا يمكن تغذية هذه الاحتياطيات ما لم تدفع على الفور التبرعات المعلنة؛ ولم يعد بالإمكان استيعاب المزيد من العجز في المستقبل لأن رأس المال المتداول للوكالة سيكون قد استنفد بحلول نهاية عام ١٩٩٦؛

(ج) ستبدأ الوكالة السنة المالية لعام ١٩٩٧ وقد قلصت حجم ميزانيتها من خلال تدابير التقشف المتراكمة والتخفيضات الأخرى، واستنفدت احتياطياتها المالية، وخفضت التكاليف العامة إلى حدودها العملية، ولن يكون هناك مفر من أن تؤدي الفجوة المتراكمة المسقطة بين النفقات والإيرادات إلى حدوث حالات انقطاع في الخدمات؛

(د) وبما أنه لا يجوز للمفوض العام أن يدخل في التزامات بمبالغ تتجاوز مقدار الموارد المالية المتاحة عن طريق التبرعات المحصلة والتبرعات المعلنة المؤكدة، ستكون قدرة الوكالة على مواصلة تقديم خدماتها في المدة المتبقية من ميزانية فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ وبعدها مقصورة تماما على مقدار التمويل المتاح، ولا بد بالتالي من أن تكون النفقات في حدود الأموال المتاحة فعليا.

١٥ - وحث الفريق العامل بشدة الذين حضروا الاجتماع الاستثنائي على اتخاذ خطوات جادة وملموسة لتوفير الموارد المالية التي تحتاج إليها الوكالة لتنفيذ برامجها الأساسية، والحيلولة دون نشوء أزمة أشد خطورة يحتمل أن تترتب عليها عواقب خطيرة بعيدة المدى للاجئين الفلسطينيين ومنطقة الشرق الأوسط بأسرها.

رابعا - ملاحظات ختامية

١٦ - ينظر الفريق العامل بعميق القلق إلى الأزمة المالية التي ستواجهها الأونروا قرب نهاية عام ١٩٩٦. ويثير جزع الفريق بوجه خاص نفاد رأس المال المتداول للوكالة ونشوء حالة من العجز الهيكلي لم يعد من الممكن معالجتها عن طريق تدابير التقشف ولا يمكن بالتالي تحملها في الأجل الطويل. إن لهذا الوضع آثارا خطيرة على الوكالة واللاجئين الفلسطينيين منها احتمال إنقاص الخدمات مباشرة وتقليصها. ويرى الفريق العامل أنه يجب أن تشترك الجمعية العامة فعليا أكثر من السنوات الماضية في ضمان تزويد الأونروا بالموارد التي تحتاج إليها للوفاء بالولاية التي أسندها إليها المجتمع الدولي، ولا سيما بالنظر إلى النمو الطبيعي في أعداد اللاجئين، وتردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في منطقة عمليات الوكالة، وما يمكن أن يترتب على أي تخفيض كبير في أنشطة الوكالة من أثر مزعزع لوضع سياسي متفجر أصلا.

١٧ - ويشيد الفريق العامل بما بذله المفوض العام وموظفوه من جهود لجمع الأموال، ولا سيما تنظيم الاجتماع الاستثنائي الذي عقد في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ وأعلنت فيه تبرعات تكفل استمرار أعمال الوكالة حتى نهاية ١٩٩٦. ويعرب الفريق العامل عن تقديره للمانحين ولا سيما الذين وفروا أموالا للوكالة على وجه السرعة في أزمتها الراهنة، أو زادوا من تبرعاتهم، أو أعربوا عن رغبتهم في التبرع للمرة الأولى. ويضم الفريق العامل صوته إلى صوت المفوض العام في الإعراب عن الأمل في أن يكون مَثَل هؤلاء المانحين قدوة لغيرهم. ويشيد الفريق العامل بالخطوات التي اتخذها المفوض العام لتحسين الإدارة الداخلية للأونروا ويعيد تأكيد ضرورة مواصلة الجهود الرامية إلى زيادة الوضوح، ولا سيما فيما يتعلق بفعالية تكاليف العمليات الجارية، وتحديد أولويات أنشطة الأونروا ووضع ميزانياتها، والتخطيط لاحتمال تعديل الأنشطة في حالة عدم التمكن من الحصول على تمويل كاف للحفاظ على النوعية والمستوى اللذين تتسم بهما الخدمات في الوقت الحالي. ومن المستحسن أيضا زيادة الوضوح فيما يتعلق بالتوفيق بين أنشطة الأونروا وأنشطة السلطة الفلسطينية والحكومات المضيفة. وفي هذه الأثناء، يعتقد الفريق العامل أنه ينبغي أن تلزم الأونروا جانب الحذر فيما يتعلق بالدخول في التزامات رأسمالية إضافية تشكل ضغطا على الموارد الموجودة لديها وتترتب عليها آثار متكررة في التكاليف.

١٨ - ويشاطر الفريق العامل المفوض العام قلقه من أن الأنشطة التي تُكون الخدمات الأساسية التي تقدمها الأونروا إلى اللاجئين الفلسطينيين، أي التعليم والرعاية الصحية والخدمات الغوثية والاجتماعية، أصبحت معرضة للخطر بصورة متزايدة من جراء العجز المزمن في ميزانية الوكالة. ومن دواعي القلق البالغ أن الوكالة لم تتمكن من جمع الأموال اللازمة لاستعادة الحجم الأصلي للخدمات التي قلصت نتيجة لتدابير التقشف التي أدخلت في عام ١٩٩٣ ولا تزال نافذة، وتعين عليها تنفيذ تدابير جديدة في عام ١٩٩٦. وكما أوضح المفوض العام، بأنه على الرغم من بذل جميع الجهود الممكنة لتبسيط وترشيد عمليات الوكالة للحيلولة دون تخفيض الخدمات المقدمة إلى اللاجئين، فلا يمكن أن تتجاوز تدابير الاقتصاد في التكاليف الحد الذي بلغته حتى الآن. وإذا استمرت حالات نقص التمويل، فلن يكون للوكالة بد من إجراء تخفيضات جوهرية في الأنشطة البرنامجية. وسيتعين على الأونروا في السنوات القادمة أن تحدد وتجتذب الموارد التي تحتاج إليها لخدمة عدد من اللاجئين تتزايد احتياجاته بنسبة ٥ في المائة سنويا بفعل النمو الطبيعي في عدد السكان مصحوبا بالتضخم وتسجيل أعداد جديدة من اللاجئين. وقد تضطر الوكالة، إذا ما استمر الوضع الحالي من العجز الهيكلي المزمن، إلى إجراء تخفيضات وتقليصات مباشرة في المجالات البرنامجية الأساسية، الأمر الذي ستكون له عواقب سياسية بعيدة المدى وقد يؤدي إلى زعزعة الأوضاع. ونظرا للدور الفريد الذي تؤديه الوكالة في هذه المنطقة فسوف يفسر أي تخفيض في الخدمات على الفور على أنه يعني الحد من التزام المجتمع الدولي بتسوية مشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

١٩ - ولذلك، يحث الفريق العامل جميع الحكومات بشدة على مراعاة الاعتبارات المذكورة أعلاه لدى تقرير مقدار تبرعاتها للأونروا لعام ١٩٩٧، كما يحث على ما يلي:

(ا) أن تبدأ الحكومات التي لم تتبرع بعد للأونروا في التبرع لها؛

(ب) أن تقوم الحكومات التي لم تقدم حتى الآن إلا تبرعات ضئيلة نسبيا بزيادة تبرعاتها؛

(ج) أن تواصل الحكومات التي قدمت في الماضي تبرعات سخية للأونروا القيام بذلك وأن تسعى جاهدة إلى زيادة هذه التبرعات؛

(د) أن تنظـــر الحكومات التي درجت على إبداء اهتمام خاص بصالح اللاجئين الفلسطينيين، ولا سيما حكومات الدول الغنية في المنطقة، في التبرع أو في زيادة تبرعاتها؛

(هـ) أن تنظر الحكومات في تقديم تبرعات إضافية لتمويل العجز في المبالغ لكي يتسنى مواصلة خدمات الأونروا دون توقف، ولتمكين الوكالة، إذا أمكن، من استعادة الحجم الأصلي للخدمات التي قلصت نتيجة لتدابير التقشف، وأن تكفل ألا يؤدي دعم المانحين للبرامج المتصلة بالطوارئ وللبرامج الخاصة، وبرنامج تنفيذ السلام، ومشروع مستشفى غزة الأوروبي، وتكاليف نقل مقر الوكالة في فيينا إلى منطقة العمليات، إلى الحد من التبرعات المقدمة إلى البرامج العادية للوكالة أو تحويلها عنها، بأي شكل من الأشكال.

الحواشي

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والعشرون، المرفقات، البند ٣٥ من جدول الأعمال، الوثيقة A/8264؛ والمرجع نفسه، الدورة السادسة والعشرون، المرفقات، البند ٣٨ من جدول الأعمال، الوثيقة A/8476؛ والمرجع نفسه، الدورة السابعة والعشرون، المرفقات، البند ٤٠ من جدول الأعمال، الوثيقة A/8849؛ والمرجع نفسه، الدورة الثامنة والعشرون، المرفقات، البند ٤٣ من جدول الأعمال، الوثيقة A/9231؛ والمرجع نفسه، الدورة التاسعة والعشرون، المرفقات، البند ٣٨ من جدول الأعمال، الوثيقة A/9815؛ والمرجع نفسه، الدورة الثلاثون، المرفقات، البند ٥٤ من جدول الأعمال، الوثيقتان A/10268 و A/10334؛ والمرجع نفسه، الدورة الحادية والثلاثون، المرفقات، البند ٥٣ من جدول الأعمال، الوثيقة A/31/279؛ والمرجع نفسه، الدورة الثانية والثلاثون، المرفقات، البند ٥٥ من جدول الأعمال، الوثيقة A/32/278؛ والمرجع نفسه، الدورة الثالثة والثلاثون، المرفقات، البند ٥٤ من جدول الأعمال، الوثيقة A/33/320؛ والمرجع نفسه، الدورة الرابعة والثلاثون، المرفقات، البند ٥٠ من جدول الأعمال، الوثيقة A/34/567؛ والوثائق A/35/526؛ A/36/615؛ A/37/591؛ A/38/558؛ A/39/575؛ A/40/736؛ A/41/702؛ A/42/633؛ A/43/702؛ A/44/641، A/45/645؛ A/46/622؛ A/47/576؛ A/48/554؛ A/49/509.

(٢) القرارات ٢٧٩١ (د - ٢٦) المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١، و ٢٩٦٤ (د - ٢٧) المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢، و ٣٠٩٠ (د - ٢٨) المؤرخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣، و ٣٣٣٠ (د - ٢٩) المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤، و ٣٤١٩ (د - ٣٠) المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥، و ١٥/٣١ جيم المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦، و ٩٠/٣٢ دال المؤرخ ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٧، و ١١٢/٣٣ دال المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨، و ٥٢/٣٤ دال المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩، و ١٣/٣٥ دال المؤرخ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠، و ١٤٦/٣٦ هاء المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١، و ١٢٠/٣٧ ألف المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢، و ٨٣/٣٨ باء المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣، و ٩٩/٣٩ باء المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤، و ١٦٥/٤٠ باء المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥، و ٦٩/٤١ باء المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦، و ٦٩/٤٢ باء المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، و ٥٧/٤٣ باء المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ و ٤٧/٤٤ باء المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، و ٧٣/٤٥ باء المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، و ٤٦/٤٦ باء المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، و ٦٩/٤٧ باء المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، و ٤٠/٤٨ باء المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، و ٣٥/٤٩ باء المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.